

تطور الانفاق العام وعلاقته بالتنمية
دراسة تطبيقية عن دولة الامارات العربية المتحدة

دكتور

مجدى محمود شهاب

قسم الاقتصاد والمالية العامة
كلية الحقوق - جامعة الاسكندرية

محتويات الدراسة

مقدمة

هدف الدراسة

فترة الدراسة

أولاً : تطور حجم الاتفاق العام.

ثانياً : تطور حجم الإتفاق الجاري.

ثالثاً : الاتجاهات العامة للاتفاق الجاري

أ- الفترة الأولى (٧٥ - ١٩٨٢)

ب- الفترة الثانية (٨٣ - ١٩٩٠)

رابعاً : تطور حجم الاتفاق الاستشارى

خامساً : الاتجاهات العامة للاتفاق الاستشارى

أ- الفترة الأولى (٧٥ - ١٩٨٢).

ب- الفترة الثانية (٨٣ - ١٩٩٠).

سادساً : العلاقة بين الاتفاق الاستشارى والتنمية.

سابعاً : التوصيات العامة.

ثامناً : الهوامش والمراجع

مقدمة -

يتجسد دور الدولة في عملية التنمية الاقتصادية في التشريعات والقرارات الموجهة لحجم الاتفاق العام وكيفية توزيعه. وقد لا يكون هذا الدور دافعاً للتنمية بل ربما يعمل على تشييط عملية التنمية. ويمكن عموماً الحكم على مدى تشجيع الدولة لعملية التنمية من خلال تشييع آثار الاتفاق العام على عملية تنوع مصادر الدخل وعلى مستويات الأسعار والاستهلاك والعمالة وعلى نمط توزيع الدخل وغيرها من المتغيرات الاقتصادية.

ولا شك أن للدولة في منطقة الخليج العربي وبخاصة الامارات العربية دوراً كبيراً في توجيه مسار الاتفاق العام لأنها المالكة لأهم مصدر للإيرادات العامة الا وهو النفط الخام. فالعوائد النفطية الضخمة أتاحت للحكومة أن تلعب دوراً مميزاً أتم بطابع الإفراط في الرعاية الاجتماعية في بداية الطفرة النفطية وانعدام التخطيط والعشوائية في تحديد مسار الاتفاق العام عند انحسار الفورة النفطية.

وقد كان تزايد الاتفاق العام في الدولة في مراحل التنمية الأولى طبيعياً نوعاً ما لتوفير الخدمات الأساسية للمجتمع وتشبيد الهياكل الأساسية في البنية الاقتصادية، ولكن تزايد هذا الاتفاق بصورة مطردة ومعدلات ضخمة تفوق مثيلتها في الإيرادات أدى إلى استنزاف الاحتياطات المالية من أجل أوجه لا تخدم التنمية الحقيقية في الدولة.

هدف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى بحث تطور الاتفاق العام واتجاهاته منذ بداية تكوين دولة الامارات إلى نهاية التسعينات أي الفترة (١٩٧٥ - ١٩٩٠) معتمدين على أسلوب التحليل المقارن. وذلك حتى نستطيع الوقوف على الاتجاهات العامة للسياسة الاتفاكية وبخاصة أهمية وأداء الاتفاق الاستثماري الحكومي.

ترة الدراسة :

تبدأ فترة الدراسة من عام ١٩٧٥ أي بعد تكوين الدولة بثلاث سنوات لعدم توفر قاعدة

من البيانات الصحيحة في الفترة السابقة، وتنتهي في عام ١٩٩٠. وقد تم تقسيم الدراسة إلى فترتين للفترة الأولى ٧٥ - ١٩٨٢، وهي تمثل فترة متزامنة مع تزايد العوائد النفطية. أما الفترة الأخيرة (٨٣ - ١٩٩٠) فقد مثلت فترة انحسار العوائد النفطية وظهور آثار السياسة الاتفاقية التي كانت متبعة في الفترة السابقة.

أولاً. تطور حجم الانفاق العام

ارتفع حجم الانفاق العام من ١٣٣٦٤ مليون درهم عام ١٩٧٥ إلى ٤٨٢٩٨ مليون درهم عام ١٩٩٠ كما يتبين بالنظر للجدول (١)، أي ازداد الانفاق العام بنسبة قدرها ٢٦٦٪ وبمعدل نحو سنوي قدره ٨.٦٪ خلال الفترة (٧٥ - ١٩٩٠). ويرجع هذا الارتفاع في الانفاق العام إلى عوامل متعددة منها اتجاه هذه الدولة إلى توفير الخدمات الاجتماعية بصرف النظر عن تكلفتها والمردود الحقيقي لها. إلى جانب التوجه لبناء البنية الأساسية اللازمة لعملية التنمية.

وارتفعت نسبة الانفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٣٣.٧٪ عام ١٩٧٥ إلى ٣٨.٤٪ عام ١٩٩٠، مما يبرز دور الدولة في النشاط الاقتصادي. ولقد تفاوتت معدلات نمو كل من الانفاق الجاري والانفاق الاستثماري حيث نما الانفاق الجاري بمعدل نحو قدرة ١٢.٩٪ على حين نما الانفاق الاستثماري بمعدل نحو قدرة ٥.١٪.

جدول رقم (١)

تطور حجم الإنفاق العام في دولة الإمارات خلال الفترة من (٧٥ - ١٩٩٠م)

مليون درهم

السنة	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
الانفاق الجاري	٤.٤٤	٥٧.٢	٣٣٣	٨٨٩	١.٥٣٢	١٣٣٦٤	١٤٦.٤	١٤٨١٨	١٤٦٠٤	١٣٣٦٤	١٤٦.٤	١٤٨١٨	١٤٦٠٤	١٣٣٦٤	١٤٦.٤	١٤٨١٨
الانفاق الاستثماري	١٣٢٠	١٦٨٦	١٣٣٣	١٣٣٣	١٣٣٣	١٣٣٣	١٣٣٣	١٣٣٣	١٣٣٣	١٣٣٣	١٣٣٣	١٣٣٣	١٣٣٣	١٣٣٣	١٣٣٣	١٣٣٣
الانفاق العام	١٣٣٦٤	١٨٥١٦	١٤٦٦٦	١٤٦٦٦	١٤٦٦٦	١٤٦٦٦	١٤٦٦٦	١٤٦٦٦	١٤٦٦٦	١٤٦٦٦	١٤٦٦٦	١٤٦٦٦	١٤٦٦٦	١٤٦٦٦	١٤٦٦٦	١٤٦٦٦
الناتج المحلي الإجمالي	٣٩٦٠	٤١.٣٣	١٤٦٦٦	١٤٦٦٦	١٤٦٦٦	١٤٦٦٦	١٤٦٦٦	١٤٦٦٦	١٤٦٦٦	١٤٦٦٦	١٤٦٦٦	١٤٦٦٦	١٤٦٦٦	١٤٦٦٦	١٤٦٦٦	١٤٦٦٦
نسبة الانفاق العام للناتج المحلي الإجمالي	٣٣.٧	٣٨.٤	٣٣.٧	٣٣.٧	٣٣.٧	٣٣.٧	٣٣.٧	٣٣.٧	٣٣.٧	٣٣.٧	٣٣.٧	٣٣.٧	٣٣.٧	٣٣.٧	٣٣.٧	٣٣.٧

المصدر: - دولة الإمارات، وزارة التخطيط، إدارة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي في دولة الإمارات العربية المتحدة للفترة (٧٥-١٩٨٨) أبريل ١٩٨٢، جدول رقم (١-١) من ٢٩٤ - وزارة التخطيط - بيانات إحصائية للفترة ١٩٨٢ - ١٩٩٠.

ثانياً ، تطور حجم الانفاق الجارى :

ارتفع حجم الاتفاق الجارى من ٤٠٤٤ مليون درهم عام ١٩٧٥ إلى ٢٨١٣٩ مليون درهم عام ١٩٩٠ ، أى ازداد بنسبة قدرها ٥٩٥٪ وبمعدل نمو سنوى قدره ١٢.٩٪ وارتفعت نسبة الاتفاق الجارى إلى الاتفاق العام من ٣٠.٣٪ عام ١٩٧٥ إلى ٥٨.٣٪ عام ١٩٩٠ . وهذا التوسع فى الاتفاق الجارى قد تسبب بلا شك فى خلق ضغوط مستزايدة على الطلب الكلى من خلال الارتفاع فى السيولة المحلية الأمر الذى دفع المستوى العام للأسعار ومن ثم نفقات المعيشة إلى الارتفاع. كما تسرب قسم كبير من الطلب إلى الخارج فى صورة نمو متزايد فى الواردات^(١) ، وهو ما أخضع الاقتصاد المحلى لضغوط التقلبات التصاعدية الكبيرة فى أسعار السلع والخدمات فى البلدان المصدره. ولاشك أن تضخم الاتفاق الجارى قد أدى إلى تضخم فى الوظائف وبالتالى فى القوى العاملة الحكومية ومن شأن هذا أن يؤثر على كفاءة الخدمة ويربط الحكومة بالتزامات تتزايد أعبائها ولا تقابل فى الواقع بانتاج خدمى فعلى ، بل تؤدى إلى حلقة مفرغه وهى زيادة الوظائف لمقابلة الخدمات وزيادة الخدمات لمقابلة التوظيف^(٢) . ولاخفاء أن أغلب دول العالم تتجه إلى تخفيض عدد العاملين فى الجهاز الحكومى وحرى بدولة الامارات الأخذ بهذا التوجه العالمى لانخفاض عدد السكان بها وللقتضاء على البطالة المقنعة فى الجهاز الحكومى .

وقد استحوذت نفقات الأمن والدفاع على ٥٠٪ تقريباً من حجم الاتفاق الجارى فى المتوسط خلال الفترة (٧٥ - ١٩٩٠) ولا شك أن هذا التزايد غير المحكوم لنفقات الأمن والدفاع له آثار سلبية على المدخرات الحكومية. ولضمان عدم حدوث مخاطر على عملية التنمية ، باعتبار أن الدولة هى الممول الرئيس لها ، فلا بد من وضع ضوابط لهذا الاتفاق فى إطار سياسة شاملة لترشيد الاتفاق العام ، حيث أن أغلب صفقات الأسلحة تتضمن قدراً كبيراً من الإهدار والتبذير التى تستفيد منها الدول الأجنبية^(٣) .

ثالثاً ، الاتجاهات العامة للاتفاق الجارى :

إن تتبع الاتجاهات العاملة للاتفاق الجارى والأهمية النسبية لهذا الاتفاق تبرز أيضاً طبيعة دور الدولة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية :-

أ- الفترة الأولى (٧٥-١٩٨٢) :-

ارتفع حجم الاتفاق الجارى من ٤٠٤٤ مليون درهم عام ١٩٧٥ إلى ٢٥٨١٨ مليون درهم عام ١٩٨٢ ، أى ازداد بنسبة ٥٣٨٪ ومعدل نمو سنوى قدره ٢٦.٥٪ وبذلك ارتفعت نسبة الاتفاق الجارى إلى الاتفاق العام من ٣٠.٣٪ عام ١٩٧٥ إلى ٦٠.٤٪ عام ١٩٨٢ . ويمكن تتبع مصادر هذا النمو فى الاتفاق الجارى من خلال تحليل مكوناته الأساسية على النحو التالى :-

١- ارتفعت الأجور من ١٨٦٧ مليون درهم عام ١٩٧٥ إلى ٨٧٩٧ مليون درهم عام ١٩٨٢ بنسبة زيادة قدرها ٣٧١٪ ومعدل نمو سنوى قدره ٢٢.١٪ وبذلك ارتفعت نسبة الأجور إلى الاتفاق العام من ١٤٪ عام ٧٥ إلى ٢٠.٦٪ عام ١٩٨٢ . وتعزى هذه الزيادة فى حجم الأجور بصفة أساسية إلى زيادة كل من مستوى الأجور وحجم العمالة.

والجدير بالذكر أن الارتفاع فى حجم الأجور فى مؤسسات الحكومات المحلية كان أعلى من الارتفاع فى حجم الأجور بمؤسسات الحكومة الاتحادية هذا مع العلم أن الأخيرة تستوعب أغلب العمالة المواطنة وعملية التوظيف فيها تخضع لرقابة أعلى من عملية التوظيف فى مؤسسات الحكومات المحلية . وعليه فإن الزيادة الكبيرة فى حجم الأجور كانت لها آثار سلبية قشلت فى تفاقم حجم التحريلات للخارج.

٢- ارتفع حجم المستلزمات من ١٧٨٩ مليون درهم عام ١٩٧٥ إلى ٩١١٦ مليون درهم عام ١٩٨٢ ، أى بنسبة زيادة قدرها ٤٠٩٪ ومعدل نمو سنوى قدره ٢٣.٣٪ . وهكذا يتضح أن المستلزمات السلبية قد ساهمت فى نموها حجم الأجور ومثلت نسبة قدرها ٤١٪ من إجمالى الاتفاق الجارى عام ١٩٩٠ . وقد ارتفعت نسبة المستلزمات إلى إجمالى الاتفاق العام من ١٣.٤٪ عام ١٩٧٥ إلى ٢١.٣٪ عام ١٩٨٢ .

٣- ارتفع حجم التحريلات الجارية من ٣٨٨ مليون درهم عام ١٩٧٥ إلى ٧٩٠.٥ مليون درهم عام

١٩٨٢. أى ازادات بنسبة قدرها ١٩٣٧٪ وبمعدل نمو سنوى قدره ٤٣٪. وارتفعت نسبة التحويلات الجارية إلى إجمالى الاتفاق الجارى من ٩.٦٪ عام ١٩٧٥ إلى ٣٦٪ عام ١٩٨٢.

جدول رقم (٢)

تطور حجم الاتفاق الجارى فى دولة الامارات

للفترة (٧٥ - ١٩٩٠)

مليين درهم

٪	١٩٩٠	٪	١٩٨٧	٪	١٩٨٣	٪	١٩٨٢	٪	١٩٧٩	٪	١٩٧٥	
٤٢	١١٩٧٨	٤٥	١٠٩٤٣	٣٩	٩٥٠٨	٣٤	٨٧٩٧	٤٧	٥٠٤٤	٤٦	١٨٦٧	الأجود
٤١	١١٤٥١	٣٥	٨٦٨١	٣٩	٩٤٦٧	٣٥	٩١١٦	٤٢	٤٤٧٧	٤٤	١٧٨٩	المتفرقات
١٧	٤٧١٠	٢٠	٤٨٣٨	٢٢	٥٤٠٩	٣١	٧٩٠٥	١١	١١٧٢	١٠	٣٨٨	التحويلات الجارية
١٠٠	٢٨١٣٩	١٠٠	٢٤٤٤٢	١٠٠	٢٤٣٨٤	١٠٠	٢٥٨١٨	١٠٠	١١٠٩٩٣	١٠٠	٤٠٤٤	إجمالى الاتفاق الجارى

المصادر :-

- ١- بيانات ٧٥ - ٨٤ من دولة الإمارات العربية - وزارة التخطيط - إدارة التخطيط، التطورات الاقتصادية والاجتماعية فى دولة الامارات العربية للسنوات ١٩٧٥ - ١٩٨٥ لبرهس ١٩٨٧ من ٢٩٥.
- ٢- بيانات للفترة (٨٥ - ٢٩٩٠). دولة الإمارات العربية للتحفة - وزارة التخطيط - بيانات غير منشورة

ب- الفترة الثانية (١٩٨٣ - ١٩٩٠) :

ارتفع حجم الاتفاق الجاري من ٢٤٣٨٤ مليون درهم عام ١٩٨٣ إلى ٢٨١٣٩ مليون درهم عام ١٩٩٠ بنسبة زيادة بلغت ١٥.٤٪ ومعدل نمو سنوي قدره ٢٪. وهذا التباطؤ في معدل نمو الاتفاق الجاري بالمقارنة بالفترة السابقة لم يكن وفق استراتيجية مدروسة بل يعزى إلى انخفاض حجم الإيرادات المالية الناتج عن انخفاض عوائد النفط. وهذا الانخفاض في حجم الإيرادات المالية كشف فشل السياسات الاتفاقية السابقة للقيام بعملية تنوع مصادر الدخل، وظهر مدى انكشاف وتبعية الاقتصاد القومي للخارج^(٤١). وقد أدى الاعتماد على فرضية نزوب النفط من أغلب دول العالم ووجود أكبر احتياطي عالمي في دول الخليج إلى التراخي في الاتجاه للمضمون الحقيقي للتنمية. ولكن الفرضية السابق الإشارة إليها تصطم بالكثير من الحقائق أهمها إمكانية تطوير بدائل للطاقة والأحداث الدولية التي أثبتت أن الدول المتقدمة لن تترك هذه الأقطار تسيطر على مسار النفط وانتاجه بل انها ستتحجج للهيمنة عليه بما يعنى مزيداً من التبعية التي أقرب إلى كونها احتلالاً. بالإضافة إلى حدوث مستجدات قد تؤدي إلى استنزاف الاحتياطيات النفطية مثل حرب الخليج الأخيرة.

ويمكن تسعير طبيعة التغييرات في الاتفاق الجاري من خلال تحليل مكوناته على

النحو الآتي :-

١- ارتفعت الأجر من ٩٥.٨ مليون درهم عام ١٩٨٣ إلى ١١٩٧٨ مليون درهم عام ١٩٩٠ بنسبة زيادة قدرها ٢٦٪ ومعدل نمو سنوي قدره ٣.٢٪. ويعزى الارتفاع في الأجر إلى زيادة حجم العمالة بدون الزيادة في مستوى الأجر. بل يمكن القول أن الأجر الحقيقي قد تدهور في الإمارات في الفترة ٨٣ - ١٩٩٠ حيث ارتفعت معدلات التضخم إلى ما يوازي ١٥٪ في تلك الفترة.

٢- ارتفع حجم المستلزمات من ٩٤٦٧ مليون درهم عام ١٩٨٣ إلى ١١٤٥١ مليون درهم عام ١٩٩٠ بنسبة زيادة قدرها ٢١٪ ومعدل نمو سنوي قدره ٢.٧٪. وبلغت نسب المستلزمات الجارية إلى الاتفاق الجاري عام ١٩٨٢ حوالي ٣٩٪ وارتفعت إلى ٤١٪ عام ١٩٩٠ نتيجة للتوسع في القطاع الخدمي^(٤٢).

٣- انخفض حجم التحويلات الجارية من ٥٤.٩ عام ١٩٨٣ إلى ٤٧.٩ عام ١٩٩٠ بمعدل نمو سنوي سالب قدره ١.٩٪ وانخفضت نسبة التحويلات الجارية إلى الاتفاق الجاري من ٢٢٪ عام ١٩٨٣ إلى ١٦.٧٪ عام ١٩٩٠. وهذا الانخفاض في حجم التحويلات الجارية يعكس تقلص دور الدولة في تدعيم مؤسسات التنمية الاجتماعية، وبخاصة الجمعيات ذات النفع العام والمؤسسات الشبابية.

ولقد ارتفعت نسبة المساعدات الاجتماعية إلى إجمالي التحويلات الجارية من ٩٪ عام ١٩٨٣ إلى ٩٠٪ في عام ١٩٩٠. وهذا الارتفاع لا يعود إلى ارتفاع حجم المساعدة الاجتماعية للفرد، بل يعود إلى انخفاض حجم التحويلات الجارية من جانب وتزايد عدد المستفيدين من هذه المساعدات من جانب آخر^(٦). وهذا التزايد في حجم المستفيدين يعد مؤشراً يدل على تفاوت توزيع الدخل في الدولة مما يؤكد على أن سياسات الاتفاق العام قد المجهت لصالح تنمية دخل الفئات الغنية والمالكة للثروة في الدولة.

وأبداً: تطور حجم الاتفاق الاستثماري الحكومي :

يبين الجدول رقم (٣) أن الاتفاق الاستثماري الحكومي قد شهد تزايداً ملحوظاً خلال الفترة (٧٥ - ١٩٩٠) حيث ارتفع من ٣٨٤٨ مليون درهم عام ١٩٧٥ إلى ٨.٩٣ مليون درهم عام ١٩٩٠. أي ازداد بنسبة قدرها ١١٠٪ بمعدل نمو سنوي قدره ٤.٩٪. وقد ارتفع هذا الاتفاق في الفترة (٧٥ - ١٩٨٠) من ٣٨٤٨ مليون درهم عام ١٩٧٥ إلى ١٨٣٩١ مليون درهم عام ١٩٨٠. وفي الفترة ٨١ - ١٩٨٥ انخفض من ٩٣١٥ مليون درهم عام ١٩٨١ إلى ٧٥٥٧ مليون درهم عام ١٩٨٥. وفي الفترة (١٩٨٥ - ١٩٩٠) ارتفع من ٧٥٥٧ مليون درهم عام ١٩٨٥ إلى ٨.٩٣ مليون درهم عام ١٩٩٠.

وهذا يعني أن الاتفاق الاستثماري الحكومي قد شهد ارتفاعاً مستمراً في قيمته المطلقة طوال الفترة (٧٥ - ١٩٨٠) على حين شهدت الفترة (٨١ - ١٩٩٠) تذبذباً وعدم استقرار. وهذا في الواقع مرتبط بظروف السوق العالمية وما نتج عنه من انخفاض في أسعار البترول وأيضاً ارتباط بعض القيود السياسية والاقتصادية.

جدول رقم (٣)
تطور حجم الأنفاق الاستثمارية الحكومية في الإمارات
خلال الفترة (٧٥ - ١٩٩٠)

مليون درهم

متوسط معدل النمو لكل فترة	معدل النمو السنوي	المتوسط السنوي لحجم الأنفاق الاستثمارية الحكومية	إجمالي الأنفاق الاستثمارية	فترات الدراسة	الأنفاق الاستثمارية الحكومية	
٪ ٣١.٣	٦١	١١١.٣.٦	٦٦٦٢١.٦	الفترة الأولى (٧٥ - ٨٠)	٣٨٤٨	٧٥
	٤٠.٢				٧.٨٥	٧٦
	٩.٣				١.٥٩٤	٧٧
	٢٥.٩				١١٦٢٩	٧٨
	١٩.٩				١٥.٧٥	٧٩
٥.٢ -	١٩.٩	٩١٤٧.٤	٤٥٧٣٧	الفترة الثانية (٨٥ - ٨١)	١٨٣٩٠.٦	٨٠
	٤.٦				٩٣١٤.٦	٨١
	٧				٩٧٥٣.٨	٨٢
	١٨-				١.٤٥٨.٦	٨٣
	١٣.٥ -				٨٦٥٢.٤	٨٤
١.١ -	١٣.٥ -	٧٥٦٤.٢٦	٣٧٨٢١.٣	الفترة الثالثة (٨٦ - ٩٠)	٧٥٥٧.٦	٨٥
	١٢.٩ -				٨٤٦٧.٨	٨٦
	٨.٥ -				٧٤٤٥.٧	٨٧
	٣.١				٦٨٣٩.٨	٨٨
	١٣.٧				٧.٥٦.٩	٨٩
					٨.٩٣	٩٠

المصدر :-

- وزارة التخطيط - التطورات الاقتصادية والاجتماعية في الفترة (٧٥ - ١٩٨٥) أبريل ١٩٨٧ ص ٢٩
- وزارة التخطيط - بيانات غير منشورة في الفترة (٨٥ - ١٩٩٠).

وتشير بيانات الجدول رقم (٤) أيضاً إلى أن الاتفاق الاستثمارى الحكومى فى الفترة الأولى (٧٥ - ١٩٨٢) قد بلغ ٨٥٦٨٨ مليون درهم انخفض فى الفترة الثانية (٨٣ - ١٩٩٠) حيث بلغ ٦٥٧٧٠ مليون درهم. ولقد تفاقمت معدلات نمو الأتفاق الاستثمارى الحكومى فى الفترة (٧٥ - ١٩٩٠) حيث بلغ معدل النمو السنوى فى الفترة (٧٥ - ١٩٨٠) حوالى ٣١,٣٪ على حين بلغ هنا المعدل ١,١٪ فى الفترة (٨٦ - ١٩٩٠). أما فى الفترة (٨١ - ١٩٨٥) فقد نما بمعدل سالب قدره ٥,٢٪.

وتجدر الاشارة هنا إلى أن الوزن النسبى لنصيب القطاع العام فى إجمالى الاستثمارات قد بدأ يتجه نحو التزايد إذ ارتفع من ٣٠٪ عام ١٩٧٥ إلى ٣٤٪ عام ١٩٩٠ وهذا يتفق مع وجهات النظر العديدة التى تعتقد بأن مقتضيات المصلحة العامة تستلزم بالضرورة من الدولة توجيه عملية التنمية من خلال استخدام الاتفاق الحكومى.

جدول رقم (٤)

الاهمية النسبية للاتفاق الاستثمار الحكومى فى الفترة ٧٥ - ١٩٩٠

بمليون درهم

الفترة ٨٣ - ١٩٩٠		الفترة ٧٥ - ١٩٨٢		القطاعات
النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	
١,٨٪	١٢٠٤,١	٠,٢٪	٢٠٢,١	١- النفط والمعادن
٢,٢٪	١٤٦١,٧	١,٩٪	١٦١٥,٧	٢- الزراعة
١,٩٪	١٢٨٠,١	٢,٢٪	١٧٣٠,٦,٨	٣- الصناعة التحويلية
٣,٢٪	٢٠١١,٥	٢,٦٪	٢٢٠٢,٧	٤- التجارة والسياحة
٥٣٪	٣٤٨٥١,٧	٤٤,٣٪	٣٧٩٨٤,٧	٥- البنية الأساسية
٣٧,٩٪	٢٤٩٦٠,٩	٣٠,٦٪	٢٦١٩٣,٥	٦- الخدمات الاجتماعية
-	-	٠,٢٪	١٨٢,٥	٧- أخرى
١٠٠٪	٦٥٧٧٠	١٠٠٪	٨٥٦٨٨	الإجمالى

المصدر: وزارة التخطيط - بيانات غير منشورة للفترة (٧٥ - ١٩٩٠).

خامساً الاتجاهات الرئيسية للإنفاق الاستثمارى :

إن تتبع الاتجاهات الرئيسية للإنفاق الاستثمارى الحكومى والأهمية النسبية لهذا الاتفاق من خلال توزيعه على القطاعات الاقتصادية يكشف عن طبيعة دور الدولة فى عملية التنمية فى الفترة (٧٥ - ١٩٨٠).

أ - الفترة الأولى (٧٥ - ١٩٨٢) :

بلغ حجم الاستثمارى الحكومى خلال الفترة (٧٥ - ١٩٨٢) حوالى ٨٥٦٨٨ مليون درهم خصص لقطاعات البنية الأساسية حوالى ٣٧٩٨٤.٧ مليون درهم بنسبة ٤٤.٣٪ بينما بلغ المنفق على قطاعات الخدمات الاجتماعية ٢٦١٩٣.٥ مليون درهم بنسبة ٣٠.٦٪ من إجمالى الاستثمارات خلال الفترة (٧٥ - ١٩٨٢). هذا فى الوقت الذى وجهت فيه استثمارات إلى قطاع الصناعة التحريلية بلغت ١٧٣٠٦.٨ مليون درهم بنسبة ٢٠.٢٪ ثم احتل قطاع التجارة والسياحة المرتبة الرابعة حيث بلغ المنفق عليه ٢٢٠٢.٧ مليون درهم بنسبة ٢.٦٪ واحتل قطاع الزراعة المرتبة الخامسة حيث بلغ المنفق عليه ١٦١٥.٧ مليون درهم بنسبة ١.٩٪ واحتل قطاع النفط والمعادن المرتبة الأخيرة حيث بلغ المنفق عليه ٢٠٢.١ مليون درهم بنسبة ٠.٢٪.

وبما هو جدير بالملاحظة فى توزيع الإنفاق الاستثمارى هو الاهتمام الذى أولته الحكومة لقطاعات البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية حيث استحوذت على ٧٤.٩٪ من إجمالى الاستثمارات خلال الفترة (٧٥ - ١٩٨٢). ويعتقد البعض أن اقتصاد الدولة ما زال محتاجاً فى ذلك الوقت إلى المزيد من البناء فى هياكله الاقتصادية وإلى كفاية المزيد من الخدمات الاجتماعية للواطنين دفناً لستوى معيشتهم واعداداً لهم للاسهام مستقبلاً فى مختلف وجوه النشاط الاقتصادى. ولكن من الضرورى الإشارة إلى أن الظروف السياسية والاجتماعية هى التى أملت مثل هذا التوجه فى الفترة (٧٥ - ١٩٨٢) فالإنفاق على تشييد الطرق العامة وعلى مشروعات الإسكان تعطى نتائج سياسية مباشرة. كما أن نتائجها تصبح واضحة للعيان فى وقت قصير نسبياً. ولذا تعتبر العديد من المشروعات العامة للبناء والتشييد من قبيل رفع المكانة ذات الآثار التسمية المحددة على المدى البعيد. بيد أنه من اللازم الإشارة هنا أيضاً إلى أن نقص المتأخذ

الاستثمارية وعجز الموارد المكتملة مسئولاً إلى حد ما عن وجود مثل هذا الاتجاه في المفالات في أنشطة البناء والتشييد.

أما القطاع الثالث من حيث الأهمية النسبية للاتفاق الاستثماري فهو قطاع الصناعة التحويلية والذي انفق عليه ١٧٣.٦.٨ مليون درهم ونسبة ٢٠.٢٪ ويرجع انخفاض هذه النسبة إلى اعتقاد الدولة بأن هذا القطاع يتعين تمويله من قبل القطاع الخاص. وهذا بالفعل ما تم حيث بلغت الاستثمارات الخاصة في هذا القطاع حوالي ٤١٢٤٣.٧ مليون درهم ونسبة ١١.٢٪ من إجمالي الاستثمارات الخاصة.

أما قطاع التجارة والسياحة فقد احتل المرتبة الرابعة في هذه الفترة (٧٥ - ١٩٨٢) ونسبة قدرها ٢.٦٪ وهي بنسبة متدنية. ويرجع انخفاض هذه النسبة إلى اعتقاد الحكومة أن هذا المجال هو من مجالات القطاع الخاص حيث يكون نشاطه الأساسي.

أما قطاع الزراعة فقد احتل المرتبة الخامسة ونسبة ١.٩٪ ويرجع سبب الاهتمام بهذا القطاع فيما يوصى به من ضرورة توجيه المزيد من الاستثمارات إلى المشروعات المغلة للدخل وعلى وجه الخصوص مجالات الزراعة والصناعة.

أما قطاع النفط والمعادن فقد احتل المرتبة الأخيرة ونسبة ٠.٢٪. ويرجع انخفاض هذه النسبة إلى أن هذا القطاع يمول من قبل القطاع الخاص وبخاصة رأس المال الأجنبي. وهذا ما تم بالفعل حيث بلغت الاستثمارات الخاصة في هذا القطاع حوالي ٢٨٣.٠١ مليون درهم ونسبة ٧٧.١٪ من إجمالي الاستثمارات الخاصة.

وهكذا يتضح أن هناك تشوهاً في البنية الاقتصادية وأن الدولة قد ساهمت في تدعيم هذا التشوه بشكل غير مباشر إذ وجهت جانباً كبيراً من الأموال العامة إلى مشروعات الإسكان والطرق العامة بدلاً من الاهتمام بتوسيع طاقة الاقتصاد الوطني في مجالات الانتاج السلمى وقطاعاته، ولقد أدى تدنى نسبة الاستثمارات الموجهة إلى قطاعي الزراعة والصناعة إلى عدم قدرة هذه القطاعات على تلبية احتياجات السوق المحلي إذ إرتفعت الواردات من العالم الخارجي من ١.٩١٢ مليون درهم عام ١٩٧٥ إلى ٣٤٧٩٥ مليون درهم عام ١٩٨٢ وقد أدى هذا بدوره إلى تفاقم معدل التضخم حيث بلغ هذا المعدل ١٣٪ في المتوسط^(٨) في الفترة (٧٥ - ١٩٨٢).

ب- الفترة الثانية (٨٣ - ١٩٩٠) :

بلغ حجم الاتفاق الاستثمارى الحكومى خلال الفترة (٨٣ - ١٩٩٠) حوالى ٦٥٧٧٠ مليون درهم خصص لقطاعات البنية الأساسية حوالى ٣٤٨٥١.٧ مليون درهم ونسبة ٥٣٪ بينما بلغ المنفق على قطاعات الخدمات الاجتماعية ٢٤٩٦٠.٩ مليون درهم، بنسبة ٣٧.٩٪ من إجمالى الاستثمارات خلال الفترة (٨٣ - ١٩٩٠). هذا فى الوقت الذى وجهت فيه استثمارات إلى قطاع التجارة والسياحة بلغت ٢٠١١.٥ مليون درهم بنسبة ٣.٢٪ ثم احتل قطاع الزراعة المرتبة الرابعة حيث بلغ المنفق عليه ١٤٦١.٧ مليون درهم بنسبة ٢.٢٪ واحتل قطاع الصناعة التحويلية المرتبة الخامسة حيث بلغ المنفق عليه ١٢٨٠.١ مليون درهم بنسبة ١.٩٪ واحتل قطاع النفط المرتبة الأخيرة حيث بلغ المنفق عليه ١٢٠٤.١ مليون درهم بنسبة ١.٨٪.

وهكذا يتضح أيضاً أن الدولة قد أولت اهتماماً خاصاً أيضاً لقطاعات البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية فى الفترة الثانية (٨٣ - ١٩٩٠) حيث استحوذت على ٩٠.٩٪ من إجمالى الاستثمارات على حين تراجع الاهتمام بقطاع الصناعة التحويلية.

ونظرة عامة على دور الدولة فى الفترة (٧٥ - ١٩٩٠) من خلال تطور وتوزيع الاستثمارات الحكومية على القطاعات الاقتصادية نجد أنه لم تكن هناك استراتيجية واضحة المعالم للتنمية خلال الفترة (٧٥ - ١٩٩٠) وأن الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية هى التى حددت السياسة التى سارت عليها الدولة من أجل تحقيق التنمية. وفى الوقت الذى ذهب فيه ٨٢.٩٪ من إجمالى الاستثمارات الحكومية إلى قطاعى البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية كان نصيب الزراعة ٢.١٪ ونصيب الصناعة ١١.١٪. وهذا يبين أن الزراعة والصناعة هى أضعف الحلقات فى سياسة التنمية وهذا من شأنه أن يزيد الاعتماد على العالم الخارجى وبالتالي يعقد من حدة المشكلات التى تعاني منها الدولة.

وإذا كان بالامكان أن نتفهم تدنى نسبة الاستثمارات الموجهة إلى قطاع الزراعة نظراً للظروف الخاصة بالدولة فإن تدنى هذه النسبة لقطاع الصناعة التحويلية خلال الفترة (٧٥ -

١٩٩٠) يكشف أن الدولة لا تعطى اهتماماً بالفا لقطاع الصناعة. ولهذا ^{فقد} الضروري وضع خطة تنمية طموح تنهض بهذا البلد بعد عشرين عاماً من العمل. وتؤمن بالتالي حياة كريمة للأجيال القادمة.

سادساً ، العلاقة بين الانفاق الاستثمارى والتنمية :

يتطلب تحقيق التنمية الاقتصادية وضمان استمرارها بصورة دائمة فى شكل زيادة حجم السلع والخدمات توجيه قدر كبير من الاستثمارات إلى القطاعات السلعية المولدة للنتائج القومية. ويمكن أن نقيس أثر الاتفاق الاستثمارى على التنمية من خلال القياس الكمي بين الاتفاق الاستثمارى والنتائج المحلى الاجمالي.

والصيغة الجبرية التالية تقيس أثر وفعالية الاتفاق الاستثمارى على التنمية ^(٩) :

$$Y = a + b_1 G + b_2 I$$

حيث Y الناتج المحلى

G الاتفاق الاستثمارى الحكومى

I الاتفاق الاستثمارى الخاص

a ثابت

b_1, b_2 القيم الاتجاهية لأثر كل من الاتفاق الاستثمارى الحكومى والاتفاق

الاستثمارى الخاص.

وقد أمكن التوصل إلى النتائج الموضحة بالجدول التالى :

القيمة المحسوبة للمعاملات a, b ₁ , b ₂ , R	المعامل
٢٧٣٩.٥ -	الثابت a
. . ٩.٥٧	الاتفاق الحكومى G
٤. ١٧٣١	الاتفاق الخاص I
R ² . ٨٦٥	معامل الارتباط R ²
R . ٩٣.	

وتشير البيانات الاحصائية إلى وجود علاقة طردية قوية بين كل من الناتج المحلي الإجمالى وكل من الاتفاق الاستثمارى الحكومى والاتفاق الاستثمارى الخاص حيث بلغ معامل الارتباط ٠.٩٣٠. وهذا يعنى أن زيادة قيمة كل من الاتفاق الحكومى والاتفاق الخاص لابد وأن تتعكس بالزيادة فى الناتج المحلي الإجمالى.

أما معامل التحديد R^2 والذي يبلغ ٠.٨٦٥ . فهو يؤكد دقة المعادلة حيث يفيد ذلك فى القول بأن كل من الاتفاق الاستثمارى الحكومى والاتفاق الاستثمارى الخاص يفسران ٨٦.٥٪ من التغيرات الكلية فى الناتج المحلي الإجمالى.

كما يلاحظ أن معامل الانحدار b_1 الذى يظهر أثر الاتفاق الاستثمارى الحكومى على الناتج المحلي الإجمالى قد بلغ ٠.٩٥٧. وهذا يعنى أن اتفاق ما قيمته درهم واحد على الاتفاق الاستثمارى الحكومى يؤدى إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالى بمقدار ٠.٩٥٧.

ومن هذا يتضح أن الزيادات فى الاتفاق الاستثمارى الحكومى لم تنعكس بشكل كبير فى زيادة المقدرة الانتاجية للاقتصاد القومى على الرغم من أن معدل النمو السنوى يبلغ ٤.٩٪. وهذا يعنى أن معامل الاستثمار اتمم بالارتفاع فى الفترة (٧٥ - ١٩٩٠).

ويمكن أن نفسر تباطؤ تأثير الاتفاق الاستثمارى الحكومى على الناتج المحلي الإجمالى بعاملين: الأول ويتمثل فى أن ٨٢.٣٪ من الاتفاق الاستثمارى الحكومى اتجه إلى قطاعات البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية. ومن المعلوم أن هذا النوع من القطاعات تطول فيها فترة التفريغ ويرتفع فيها كذلك معامل الاستثمار. ولقد ترتب على تنفيذ هذا النوع من الاتفاق الاستثمارى حدوث ضغوط تضخمية فى الاقتصاد القومى حيث يخلق الاتفاق على مشروعات البنية الأساسية دخولاً نقدياً تولد طلباً فعالاً فى الحال بصورة مستمرة، كما أن ناتج هذه المشروعات ناتج غير مباشر لا يصلح للاستهلاك. وبهذا تختل العلاقة بين تيار الاتفاق النقدى الذى يتزايد بإقامة مثل هذه المشروعات وبين تيار العرض الحقيقى من السلع والخدمات الذى يحتاج إلى فترة زمنية معينة لىك يشهد تزايداً محسوساً. ولهذا تسير الأسعار نحو الارتفاع مع تزايد حجم الاتفاق الاستثمارى.

ولهذا بلغ معدل التضخم في المتوسط ١٥ ٪ في الفترة (٧٥ - ١٩٩٠). والعامل الآخر لتباطؤ تأثير الاتفاق الاستثماري على الناتج المحلي الإجمالي يتمثل في أن الاستثمارات قد انطوت على اختلال وضياح ممثلين في سوء الإدارة واختناقات الانتاج ومشاكل التسويق بحيث لم نعد ننعكس نفسها في شكل زيادة المقدرة الانتاجية بشكل واضح.

أما معامل الاتحدار b_2 والذي يظهر أثر الاتفاق الخاص على الناتج فقد سجل قيمة بلغت ٤.١٧٣. وهذا يعني أن اتفاق ما قيمته درهم واحد على الاتفاق الاستثماري الخاص يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ٤.١٧٣ درهم.

وهذه النتيجة لقيمة معامل الاتحدار تدلنا على أن معظم الزيادات التي تحققت في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة (٧٥ - ١٩٩٠) قد تحققت بفعل الاتفاق الاستثماري الخاص. وقد استلزم منا هذا التأثير للاتفاق الاستثماري الخاص على الناتج المحلي الإجمالي أن نبحث في اتجاهاته العامة وتطوره خلال الفترة (٧٥ - ١٩٩٠).

فقد أشارت البيانات الأحصائية إلى أن حجم الاستثمار الخاص في الفترة (٧٥ - ١٩٨٢) قد بلغ حوالي ٤.٣٦٧.٠٩١ مليون درهم بنسبة ٨١٪ من حجم الاستثمارات الكلية. وقد استحوذت القطاعات السليعية على ٣.٣٢٥٢٤٩ مليون درهم ونسبة ٨٨.٦٪ من حجم الاستثمارات الخاصة على حين بلغ نصيب قطاعي الأسكان والتجارة حوالي ٩.٣٧٨٦٧ مليون درهم بنسبة ١٠.٣٪ من حجم الاستثمارات الخاصة. ولقد تركزت معظم استثمارات القطاع الخاص في قطاعات النفط والصناعة التحويلية والأسكان حيث بلغت الاستثمارات الخاصة في قطاع النفط ١.٧٧٪ وفي قطاع الصناعة التحويلية ١١.٢٪ وفي قطاع الأسكان ٥.٨٪ من إجمالي الاستثمارات الخاصة. وهكذا يتضح أن ٩٤.١٪ من حجم الاستثمارات الخاصة تتركز في هذه القطاعات الثلاثة.

أما في الفترة الثانية (٨٣ - ١٩٩٠) فقد بلغ حجم الاستثمار الخاص حوالي ١٣٧٥٢.٧ مليون درهم بنسبة ٦٦.٧٪ من حجم الاستثمارات الكلية. وقد استحوذت القطاعات السليعية

على ٩٣٨٣٩.٦ مليون درهم بنسبة ٧١.٢٪ من حجم الاستثمار الخاص على حين بلغ نصيب قطاعي الأسكان والتجارة حوالي ٣٥٩٥٥.١ مليون درهم بنسبة ٢٧.٢٪.

وفي الفترة الثانية (٨٣ - ١٩٩٠) تركزت معظم استثمارات القطاع الخاص في قطاعات النفط والصناعة التحويلية والتجارة حيث بلغت نسبة الاستثمار الخاص في قطاع النفط ٤٣٪ وفي الصناعة التحويلية ٢٧.٦٪ وفي التجارة والنقل ١٨.٤٪. وهكذا يتضح أن ٨٩٪ من حجم الاستثمارات الخاصة يتركز في هذه القطاعات الثلاثة. ولقد اتضح أيضاً أن القطاع الخاص أعطى اهتماماً خاصاً لقطاع التجارة والصناعة التحويلية على حساب قطاع الأسكان الذي احتل المرتبة الرابعة في الفترة (٨٣ - ١٩٩٠).

جدول رقم (٥)

الأهمية النسبية للإنفاق الاستثماري لخاص

في الفترة ٧٥ - ١٩٩٠

الفترة (٨٣ - ١٩٩٠)		الفترة (٧٥ - ١٩٨٢)		القطاعات
النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	
٤٣٪	٥٦٦٨٢.١	٧٧.١٪	٢٨٣.٠١	١- النفط والمعادن
٠.٥٪	٧٥٥	٠.٢٪	١٠٠٤.٦	٢- الزراعة
٢٧.٦٪	٣٦٤.٢.٥	١١.٢٪	٤١٢٤٣.٧	٣- الصناعة التحويلية
٩٪	١١٨٧٥.٦	٥.٨٪	٢١١٧٣.٤	٤- الاسكان والمقاولات
١٨.٤٪	٢٤.٧٩.٥	٤.٦٪	١٦٧.٣.٥	٥- التجارة والنقل
١.٥٪	١٩٥٨	١.١٪	٣٩٦٥.٢	٦- أخرى
١٠٠٪	١٣١٧٥٢.٧	١٠٠٪	٣٦٧.٩١.٤	الاجمالي

المصدر : وزارة التخطيط - بيانات غير منشورة للفترة (٧٥ - ١٩٩٠).

الخاتمة :

توفرت لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال العشرين عاماً الماضية موارد مالية تكفي لتمويل تنمية إقتصادية حقيقية، ولكن حداثة التجربة وعدم وجود سياسة إنفاقية واضحة وعوامل أخرى أدت إلى هدر وموء في توزيع الإنفاق العام . فمن خلال تتبعنا لأثار الإنفاق العام وجدنا انه لم يوفر مصادر متنوعة للدخل، وأدى إلى رفع مستويات الأسعار والإستهلاك، بالإضافة إلى انه خلق تفاوتاً كبيراً في توزيع الدخل ظهر واضحاً في كثرة عدد المتلقين للمساعدات الإجتماعية، وتزايد الطلبات للمساكن الشعبية لتوفير المساوى للغالبية العظمى من المواطنين .

والتطورات الاخيرة تفرض على دولة الإمارات العربية المتحدة ضرورة تخطيط وتحديد سياسة واضحة لتوزيع الإنفاق العام لتوفر ما يلي :-

- ١ - أن يكون الإشراف على الإنفاق العام من جهة واحدة على مستوى الدولة ككل متمثلة في مؤسسات الحكومة الاتحادية .
- ٢ - ترشيد الإنفاق العام .
- ٣ - مراعاة مبدأ المنفعة الإجتماعية القصوى في توزيع الإنفاق العام .
- ٤ - توجيه الإنفاق الإستثماري للقطاعات الطمعية من زراعة وصناعة .
- ٥ - إلزام القطاع الخاص باستيعاب العمالة المواطنية في قطاعي النفط والصناعة-التحويلية .
- ٦ - العمل على القضاء على البطالة المقنعة السائدة في القطاع الحكومي الخاص وتحويلها للعمل في المجالات الإستثمارية .

محتويات الطحوق

- مصادر تمويل الصناعات الوطنية .
 - مؤسسات التمويل الحكومية
 - المصارف التجارية
 - المصارف المتخصصة
- سياسة تمويل المشاريع الصناعية بمصرف الإمارات الصناعي .
 - تطور سياسة التمويل بالمصرف الصناعي
 - سياسة التمويل ومدى استجابتها لمتطلبات التنمية الصناعية
 - الخطة الاستراتيجية للمصرف

مصادر تمويل الصناعات الوطنية

- مؤسسات التمويل الحكومية

لقد اقتصرَت عمليات التمويل في قطاع الصناعات التحويلية على القطاع الخاص تقريبا حتى منتصف السبعينات، حيث أقيمت حتى ذلك الوقت بعض الصناعات التحويلية الصغيرة كإنتاج أنواع محدودة من مواد البناء والتشييد وتصنيع منتجات الأغذية والمشروبات الغازية. ولم تنفذ أية مشاريع صناعية كبيرة، كما أن الدولة لم تدخل هذا القطاع كمشترٍ له أهميته، فتلك المرحلة كانت مرحلة نمو جنينيه لم يساهم فيها قطاع الصناعات التحويلية بنسبة ذات أهمية في الناتج المحلي الإجمالي .

ومع بروز دولة الإمارات العربية المتحدة وتزايد أهميتها الاقتصادية في منطقة الخليج، وما رافق ذلك من ارتفاع مفاجيء وكبير في العائدات النفطية في منتصف السبعينات، دخلت الدولة كمشترٍ له أهميته في تمويل الصناعات الوطنية الى جانب القطاع الخاص .

ولم يحاول القطاع الحكومي الدخول في الاستثمار الصناعي من باب المنافسة للقطاع الخاص، بل فضل الإخذ على عاتقه إقامة بعض الصناعات الكبيرة والاستثمار في قطاع الصناعات النفطية ومشتقاتها كتكرير النفط وصناعة مشتقات الغاز الطبيعي، تاركا المجال للقطاع الخاص لتطوير استثمارته في الصناعات الصغيرة والمتوسطة والمرتبطة تاريخيا بهذا القطاع، حيث توفرت له هو أيضا - أي القطاع الخاص - إمكانيات وقدرات تمويلية كبيرة بعد تضاعف العائدات النفطية .

وتتعدد في الوقت الحاضر مصادر التمويل الحكومي للصناعات التحويلية ولكنها تتركز أساسا في تمويل الصناعات الكبيرة والتي يتجنب القطاع الخاص الاستثمار فيها لأسباب كثيرة لا مجال لتكرها وتطيلها في هذه الورقة .

ويعمل الاستثمار الحكومي المباشر سواء من خلال الحكومة الاتحادية أو الحكومات المحلية أحد الأشكال الهامة للتمويل الحكومي، حيث أدى هذا التوجه والذي بدأ مع قيام الاتحاد الى إيجاد وتطوير بعض الصناعات الكبيرة الهامة كصناعة الألمنيوم والاسمدة الكيماوية ومشتقات النفط .

ورغم محدودية المشاريع المعمولة مباشرة من القطاع الحكومي، إلا أنها تشكل الجزء الأعظم من حجم الاستثمارات في قطاع الصناعات التحويلية، كما أنها تنتج ٨٠٪ تقريباً من إجمالي قيمة الإنتاج الصناعي المحلي .

وتتميز هذه المشاريع باعتمادها على التكنولوجيا المتطورة واستخدامها لتقنيات متقدمة مع استخدامات كثيفة لرؤوس الأموال وانخفاض في الأيدي العاملة، مما يجعلها ملائمة تماماً لطبيعة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في دولة الإمارات .

وبالإضافة إلى ذلك ، فإن القطاع الحكومي يساهم في تنفيذ الكثير من المشاريع الصناعية الهامة من خلال المؤسسات المستقلة التي يملكها بالمساهمة مع القطاع الخاص، حيث يشمل ذلك مؤسسات صناعية كبيرة ومتوسطة وذات أهمية للاقتصاد الوطني ككل، كصناعة الإسمنت ومواد البناء والتشييد وبعض الصناعات الغذائية والكيميائية .

وقد اكتسب هذا التوجه في السنوات الأخيرة طابعاً مميزاً واتخذت خطوات عملية لتنفيذ المزيد من المشاريع المشتركة بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص، ففي العام الماضي اقترحت المؤسسة العامة للصناعة والتي تمتلكها حكومة أبوظبي خطة مشاريع صناعية لتنفيذها مع القطاع الخاص في إمارة أبوظبي، حيث ستساهم المؤسسة العامة بجزء من التمويل ، في حين سي طرح الجزء الآخر للاكتتاب العام .

ومن بين هذه المصانع، هناك مصنعا للمخانات ومصنعا للطابوق الخفيف العازل للحرارة وآخر لصبر الطباعة ومصنعا رابع لبطاريات السيارات وآخر للورق، حيث من المقرر أن تكتسب هذه المشاريع زخماً جيداً في المستقبل .

- المعارف التجارية

تلعب المعارف التجارية دورا هاما في تمويل الصناعات المطية، وذلك من خلال الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الصناعي . فقبل تأسيس مصرف الإمارات الصناعي في عام ١٩٨٢ ومباشرة نشاطاته التمويلية في العام التالي، كانت الصناعات الوطنية التي يقيمها القطاع الخاص في دولة الإمارات العربية المتحدة تعتمد على البنوك التجارية في الحصول على مختلف القروض التي تحتاج اليها، لذلك فقد تعرض العديد من المصانع المطية لمعوقات عديدة بسبب عدم قدرته على تحمل الاعياء الماليه التي ترتبت على القروض التجارية ، مما ادى الى زيادة حجم الديون التراكمية على المستثمرين في الصناعات التحويلية.

ان طبيعة دوران رأس المال الصناعي وبالاخص في الدول النامية تتطلب معاملة استثنائية تأخذ بعين الاعتبار خصوميات الاستثمار الصناعي والذي يتميز بطول فترة الحصول على المردود الاقتصادي ، حيث لا يستطيع الصناعيون المحليون وبالاخص في السنوات الاولى من بدء نشاطاتهم الإنتاجية من مواجهة عملية تشتيت امكاناتهم الماليه من خلال دفع الاقساط الدورية وخدمات الدين المترتبة على القروض التجارية من جهة وتغطية تكاليف انتاجهم والتي عادة ما تكون باهظة في السنوات الاولى من جهة اخرى .

ان متابعة عمليات التغليف والائتمان خلال السنوات الماضية، ستبين لنا مدى الأهمية النسبية التي تحتلها بعض القطاعات الاقتصادية في الدولة، بما في ذلك الصناعات التحويلية ومدى مساهمة المعارف التجارية في تنمية القطاع الصناعي .

ففي عام ١٩٨٠، بلغ حجم الائتمان المصرفي ٢٨٨ مليار درهم، حيث احتل قطاع التجارة المرتبة الاولى بحصوله على ١١ مليار درهم من اجمالي حجم الائتمان وبنسبة ٢٨٪ ، في حين احتل قطاع التشييد والبناء المرتبة الثانية بحصوله على مبلغ ٩٠ مليار درهم وبنسبة ٣١٫٩٪، كما حصل قطاع الصناعات التحويلية على ١٩ مليار درهم وبنسبة ٦٫١٪ . كما يتضح من البيانات التالية :

تطور الائتمان المصرفي المقدم للصناعات التحويلية
في دولة الامارات للأعوام ١٩٨٠ - ١٩٩٠

(مليار درهم)

السنة	اجمالي الائتمان المصرفي	الائتمان المقدم للصناعات التحويلية	نسبة الصناعات التحويلية للاجمالي %
١٩٨٠	٢٨٧٨٥٫٤	١٩١٠	٦٫٦
١٩٨١	٣٣٦٦٥٫٧	٣٠٢٢	٦
١٩٨٢	٣٦٧١٦٫٩	١٩٩٣٫٧	٥٫٤
١٩٨٣	٣٩١٣٤	١٩٤٦	٥
١٩٨٤	٤٠٣١٥	١٩٧٦	٤٫٩
١٩٨٥	٤٥٣٣٩	٣٠١٧	٤٫٥
١٩٨٦	٤٤٣٣٩	١٩٩٠	٤٫٥
١٩٨٧	٤٨٣٦٤	٣٣٨٢	٤٫٩
١٩٨٨	٥١٧٤٤	٣١٢٣	٤٫١
١٩٨٩	٥٥٣٥٨	٣٣١٥	٤
*١٩٩٠	٥٧٣٠٥	٣٥٤٩	٤٫٤

من البيانات السابقة يتبين ان حجم الاعتماد المصرفي ارتفع بنسبة ٩٩% في عام ١٩٩٠، مقارنة بعام ١٩٨٠، كما ارتفع حجم الائتمان المقدم للصناعات التحويلية بنسبة ٣٣% الا ان حصة الصناعات التحويلية من اجمالي الائتمان المصرفي تراجعت الى ٤٫٥% مقابل ٦٫٦% في عام ١٩٨٠ . وقد جاء هذا التغير لصالح الائتمان المقدم للقطاع الحكومي وللأفراد .

/٧٠/

كما هو ملاحظ فإن حصة الصناعات التحويلية من إجمالي الإئتمان الذي قنمته المصارف التجارية في الدولة لا زال متدنيا ولا يعكس أهمية قطاع الصناعات التحويلية، باعتبارها القطاع الرئيسي الممول عليه المساهمة بشكل فعال في تنويع مصادر الدخل القومي وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل .

- المصارف المتخصصة

أخذت الكثير من دول العالم المتطور والتي هي في طور النمو بنظام المصارف المتخصصة لما لهذه المصارف من أهمية خاصة في انماء الاقتصاد الوطني، فقد حرصت هذه الدول على ايجاد مؤسسات انمائية تختص بدعم وتشجيع قطاع معين من قطاعات الاقتصاد الوطني عن طريق تقديم الخدمات والتسهيلات الائتمانية التي تساهم في نمو القطاع الاقتصادي المعنى وزيادة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي .

وتتسع نشاطات المصارف المتخصصة لتشمل العديد من القطاعات الاقتصادية المهمة كالصناعة والزراعة وقطاع البناء حيث تهتم هذه المصارف بتطوير وزيادة فعالية القطاعات الاقتصادية المرتبطة بها . وبطبيعة الحال فان آلية وميكانيكية المصارف المتخصصة تختلف عنها في المصارف التجارية، فعادة ما تكون اسعار الفائدة في المصارف المتخصصة اقل من مثيلاتها في المصارف التجارية فضلا عن طول مدد الاسترداد المقرونة بفترات سماح قد تتجاوز الثلاث سنوات في بعض الاحيان مما يعكس خصوصية عمليات التمويل في المصارف المتخصصة والتي تأخذ في الحسبان طبيعة القطاع الاقتصادي وزيادة دوره التنموي بشكل عام .

وتكتسب المصارف المتخصصة أهميتها من الدور المميز الذي تقوم به . اذ ان للمصارف المتخصصة دور ذات طابع تنموي مغاير للطابع التجاري الربحي للمصارف التجارية . كما ان دورها لا يقتصر على الجانب التمويلي فحسب، بل انها تقوم في الوقت نفسه بتقديم الاستشارات والارشادات اللازمة للمستثمر بالإضافة الى المساعدة في اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية وبالاضح دراسة الاسواق المحلية والخارجية .

من جانب آخر فان المصارف المتخصصة لا تكتفى بتمويل المشاريع من خلال تقديم القروض فحسب، بل انها تساهم ايضا في رؤوس اموال بعض المشاريع وذلك بالمشاركة مع المؤسسات الخاصة والعامّة .

واضافة الى ذلك ، فان المصارف المتخصصة تولي جانب البحوث والدراسات والسياسات عناية خاصة لما لهذا الجانب من أهمية بالغة في انماء الاقتصاد الوطني، مما حوّلها الى احدى اهم المصادر التي يعتمد عليها في هذا الجانب باعتبارها مركزا من مراكز البحوث العلمية القادرة على تقديم الاستشارات والارشادات في المجال الاقتصادي .

وتنطبق هذه الخصائص الى حد بعيد على العمليات الخاصة بمصرف الامارات الصناعي والذي يعتبر المصرف المتخصص الوحيد في النظام المصرفي الذي تهيمن عليه المصارف التجارية والتي يبلغ عددها ٤٧ مصرفا تجاريا.

يتضح مما تقدم ان ايجاد التسهيلات والخدمات الائتمانية الميسرة تعتبر احد الاسس الضرورية اللازمة لتطوير القطاعات الاقتصادية حيث تتعامل المصارف والمؤسسات التمويلية في وقتنا الحاضر مع مختلف القطاعات الاقتصادية على اسس تجارية بحتة وبدون ان تأخذ في الحسبان طبيعة كل قطاع اقتصادي وخصائصه الانتاجية واهميته للاقتصاد الوطني بشكل عام، وعليه فاند من الضرورة بمكان ان تسعى الجهات الرسمية لاجاد المؤسسات المالية التنموية المتضمنة بقية النهوض بالاقتصاد الوطني وتنميتها .

سياسة تمويل المشاريع الصناعية بمصرف الإمارات الصناعي

- تطور سياسة التمويل بالمصرف الصناعي

منذ عام ١٩٨٢ دخل المصرف الصناعي سوق التمويل باعتباره مؤسسة تنوعية منوط بها المساهمة في تنمية قطاع الصناعات التحويلية وتشجيع ودعم هذا القطاع من خلال تقديم القروض الميسرة والقيام بالدراسات اللازمة لتوجيه الاستثمارات الصناعية وجعلها أكثر فعالية.

وقد حددت الإنظمة واللوائح الداخلية للمصرف الأهداف والواجبات الملقاة على عاتقه، ولا نجد هناك ضرورة لتكرار تلك الأهداف والأولويات التي تحدد عمل المصرف الصناعي، باعتبار أن ذلك أصبح أمراً معروفاً ومتداولاً في الكثير من الاسميّات الإقتصادية.

وحسب أعداد هذه الدراسة وافق المصرف على تمويل ١٢٠ مشروعاً صناعياً في مختلف إمارات الدولة وبمبلغ إجمالي قدره ٤٥٠ مليون درهم، وذلك على مدى ثمانية أعوام وبمتوسط قدره ٥٥ مليون درهم سنوياً.

عدد المشاريع الممولة وحجم القروض
بمصرف الامارات الصناعي

السنة	الطلبات التي تمت دراستها	القروض التي تمت الموافقة عليها	حجم القروض (مليون درهم)
١٩٨٣	١٠	٦	٣٥,٠٠
١٩٨٤	٢٤	١٨	٩٢,٣٥
١٩٨٥	٢٦	١٠	٣٥,١٠
١٩٨٦	١٩	٨	٢٨,٦٥
١٩٨٧	٢٧	١٦	٣٣,٥٧
١٩٨٨	٢٧	١٤	٢١,٣٧
١٩٨٩	٣٤	١٢	٧٩,٨٣
١٩٩٠	٢٧	١٧	٨٣,٣٥
المجموع	١٧٩	١٠٦	٤١٤,١٢

وإذا ما نظرنا الى ذلك بشكل مجرد ومنفصل عن بقية النشاطات والخدمات التي يقدمها المصرف، فإننا نجد ان هذا المبلغ يعتبر متواضعا جدا، اذا ما قورن بحجم النشاط الصناعي وبالامكانيات المالية المتوفرة في الدولة.

لما إذا ما ربطنا ذلك بالنشاطات الهامة الاخرى التي يقوم بها المصرف، وبالاخص في مجال اعداد الدراسات والبحوث وتقديم الارشادات والاستشارات للمستثمرين الصناعيين، فإننا نرى ان المصرف الصناعي لعب دورا كبيرا في المساهمة في الحد من العديد من العقبات السلبية التي رافقت النمو الصناعي في سنوات عقد السبعينات والنصف الاول من الثمانينات، بما في ذلك ازدياد اقامة المشاريع الصناعية وعدم القيام بدراسات الجدوى الاقتصادية عند اقامة تلك المشاريع، حيث يشترط المصرف في الوقت الحاضر قيام المستثمر باجراء دراسة جدوى اقتصادية للمشروع قبل الموافقة على تمويله من قبل المصرف.

وساعدت البحوث القطاعية الصناعية والاقتصادية التي قام بها المصرف في تكوين صورة صحيحة للاوضاع الاقتصادية في الدولة والتي حددت على ضوءها بعض مجالات الاستثمار، كما ان البيانات الحديثة التي تنشر شهريا من خلال صحيفة المصرف ساعدت الكثير من المستثمرين في اتخاذ القرارات المتعلقة باستثماراتهم المستقبلية، وفتحت المجال امام ايجاد فرص استثمارية جديدة في قطاع الصناعات التحويلية.

ومع ذلك فان الوضع لم يستقر بعد على صورته النهائية، فالسنوات الثماني الماضية شهدت تغييرات لصالح تقديم المزيد من التشجيع للمستثمرين الصناعيين وتمهيل اجراءات حصولهم على القروض الصناعية، ففي عام ١٩٨٢ اقتصر عمل المصرف على منح القروض للمشاريع الصناعية، وفي العام التالي بدأ في تقديم الاستشارات للمستثمرين الصناعيين . ومع بداية عام ١٩٨٥ بوشر في اعداد دراسات قطاعية لبعض فروع الصناعة التحويلية، تلاها اصدار صحيفة المصرف الشهرية في عام ١٩٨٦ . اما في عام ١٩٨٧، فقد تم توسعة الدعم المقدم للصناعات الوطنية من خلال اضافة تمويل رأس المال العامل للعقود الخاصة في المنشآت الصناعية الى اساليب التمويل المتبعة في المصرف . وفي السنوات الثلاث الماضية اتخذت بعض الاجراءات والتي يأتي في مقدمتها تخفيض نسبة المساهمة الوطنية من ٧٠٪ الى ٥١٪ كشرط لتمويل المشاريع الصناعية حيث ترتب على هذا الاجراء فتح المجال امام عشرات المصانع المحلية للحصول على تسهيلات تمويلية من المصرف بعد ان كانت النسبة السابقة تقف حاجلا دون حصول هذه المصانع على قروض ميسرة من المصرف الصناعي .

- سياسة التمويل بالمصرف ومدى استجابتها لمتطلبات التنمية الصناعية وامكانيات تطويرها.

ونظرا لأهمية سياسة المصرف التمويلية، فإن الجدل حولها وحول مدى استجابتها لمتطلبات التنمية الصناعية في دولة الإمارات لا زال مستمرا، مما حدا بإدارة المصرف الى تكليف إحدى الشركات الأيرلندية لإجراء تقييم شامل لنشاطات المصرف، وذلك في عام ١٩٨٩، حيث قدمت هذه الشركة في العام الماضي تقريرها النهائي والذي تضمن العديد من الاقتراحات والتوصيات الرامية الى تطوير عمل المصرف وتوسيع نشاطاته، لتشمل مجالات جديدة كتمويل المصدات الصناعية والدخول في استثمارات مباشرة في بعض قطاعات الصناعة التحويلية.

لذلك فإن السياسة التمويلية للمصرف لم تبقى جامدة طوال السنوات الثماني الماضية، بل انها على العكس من ذلك، أخذت تتطور بشكل مستمر، على الرغم من ان ذلك لم يتم بالسرعة التي ربما كان يتوقعها المستثمرون، إلا انه يجب ان لا يتم فصل التغيرات في السياسة التمويلية بالمصرف عن اجمالي الأوضاع الاقتصادية في الدولة، فالمصرف بدأ نشاطاته التمويلية في ظل الركود الاقتصادي الذي ساد المنطقة في الفترة من ١٩٨٢ - ١٩٨٦، مما جعل السياسات التمويلية بشكل عام وسياسة المصرف على وجه الخصوص محافظة وذلك لتجنب أية هزات قد تكون نتائجها غير مرضية لصلة الاسهم وللمستثمرين الصناعيين انفسهم بشكل عام.

وإذا ما طبقت الاقتراحات والتوصيات التي جاءت في تقرير الشركة الاستشارية الأيرلندية، فإن ذلك سوف يعني حدوث نقلة نوعية في أنشطة المصرف، فضمن التوجيهات المقترحة، هناك نظام خاص لتمويل المصدات الصناعية، إذ سيساعد ذلك بشكل خاص الصناعات ذات الصفة التصديرية والتي تتراجع مبيعاتها في الكثير من الأحيان لعدم وجود تسهيلات تمويلية في هذا المجال .

وهناك أيضا التصورات الخاصة بالمساهمة في إقامة صناعات جديدة والمشاركة في رؤوس أموال بعض المجتمعات القائمة وذلك بهدف توسعتها وتطويرها، وكذلك وضع نظام خاص للتوسع في الخدمات الصناعية المقدمة مع تطوير النظم واللوائح الحالية لتناسب والتغيرات المقترحة .

ومع ذلك سوف يبقى نشاط المصرف محصوراً في تمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة في السنوات القليلة القادمة، إذ إن إمكانياته المالية لا تتيح له حتى الآن الدخول في تمويل الصناعات الكبيرة كالبتروكيماويات على سبيل المثال، على الرغم من أن تتطور الأحداث يسير باتجاه إعطاء دور أكبر للمصرف الصناعي وزيادة فعاليته التنموية في قطاع الصناعات التحويلية كما اتضح لنا قبل قليل.

إن هذا الاتجاه لو استمر بالشكل التصاعدي الذي هو عليه الآن، فانه لا بد من زيادة رأس المال المصرف وتكملة باقي القرض الحكومي المقدم للمصرف لمساعدته على أداء دوره ومساهماته في إقامة بعض الصناعات الكبيرة والحديثة في المستقبل.

ورغم أن المصرف الصناعي يقوم بتمويل الصناعات المملوكة للقطاعين الخاص والمشارك بشكل أساسي، إلا أن زيادة قدرات التمويلية يمكن أن تضيف له مهام جديدة لا تقل أهمية من عمليات التمويل الحالية ذاتها. فالمرحلة التي فرضت دورين مميزين لكل من القطاعين الحكومي والخاص في العقدين الماضيين ربما تكون قد انتهت، إذ أن المستجدات الحديثة تفرض بحورها أشكال جديدة لنمط التنمية الصناعية في دولة الإمارات وفي بقية دول مجلس التعاون الخليجي.

فالمرحلة الحالية تتطلب تضافر جهود القطاعين الحكومي والخاص والعمل على تنسيق سياستيها الاستثمارية وتجاور مرحلة التخصيص السابقة والتي لوجدت نوع من الاشكالية لدى القطاع الخاص الصناعي والذي اكتفى بالاستثمارات الصناعية الصغيرة والمتوسطة رغم إمكانياته المالية الضخمة والتي يمكن أن تساهم مساهمة فعالة في نمو قطاع الصناعات التحويلية ورفع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل.

وفي هذا الجانب بالذات يمكن للمصرف الصناعي أن يساهم بشكل فعال، وذلك من خلال العمل باتجاه أخذ زمام المبادرة في تنسيق سياسات الاستثمار الصناعية للقطاعين الحكومي والخاص لإقامة مؤسسات صناعية كبيرة تستجيب وتتلاءم والإمكانيات المالية والطبيعية المتوفرة في دولة الإمارات.

فقطاع البتروكيماويات على سبيل المثال لا زال في طوره الجنيني، رغم أن العوامل اللازمة لتطور هذا القطاع الصناعي الهام ونجاحه متوفرة، وبالاضط تلك العوامل المرتبطة بتوفر المواد الخام الأولية ورؤوس الأموال والتي تعطي هذا النوع من الاستثمار في دولة الإمارات العديد من الميزات التي توفر له عناصر النجاح والربحية، مقارنة بمشروعاتها في البلدان الصناعية الممتودة للنفط.

ويمكن ان يكون للمصرف الصناعي هنا دورا مزدوجا فمن جهة يستطيع المصرف ان يكون احد اهم الجهات المعولة للصناعات الكبيرة وبشروط ميسرة كما هو عليه الحال في تمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الوقت الحاضر، او ربما يكون ذلك من خلال الاشتراك مع بعض المصارف العالمية لتقديم قروض مشتركة، اذ ان رؤوس الأموال الضخمة التي تتطلبها اقامة مثل هذه الصناعات، عادة ما تؤدي الى ان يقوم احد المصارف المعروفة بقيادة جوقة القرض المقترح مع مصارف اخرى لانجاز المهمة المطلوبة من عملية التمويل .

واضافة الى ذلك فان الجانب الاخر لهذا الدور يمكن ان يتبلور من خلال المشاركة في رؤوس أموال المؤسسات الصناعية المزمع اقامتها، حيث يتوقف ذلك ليس على مدى توفر الامكانيات الماليه لدى المصرف فحسب، وانما على تطور اوضاعه الوظيفية ونمو تركيبته الادارية الداخلية ايضا ومدى استعداده للقيام بالوظائف الجديدة المنوطة به .

- الخطة الاستراتيجية للمصرف

لقد تمت الإشارة الى بعض النقاط الواردة في الخطة الاستراتيجية للمصرف فيما سبق من صفحات هذه الملحق، الا ان اهمية الخطة المقترحة تتطلب التطرق الى بعض محاورها الثلاثة الرئيسية وهي :

- * تعزيز النشاط الحالي للمصرف .
- * تقديم خدمات وتسهيلات جديدة .
- * تمويل قطاعات اقتصادية جديدة والخدمات الصناعية المرتبطة بها .

وفيما يتعلق بالنقطة الاولى، فان الاعتقاد السائد هي اند لم يتم حتى الآن التعريف بشكل كافي بالمصرف ونشاطاته على نحو يساعد المستثمرين الصناعيين على الاستفادة من امكانيات المصرف، مما يعني ضرورة استخدام كافة هذه الامكانيات للتعريف بالمصرف والترويج لخدماته على نحو افضل، بما في ذلك جذب المزيد من المستثمرين الصناعيين والتوسع في منح القروض لمشاريعهم سواء القائم منها ام الجديد .

وضمن الخدمات والتسهيلات الجديدة المقترحة في البند الثاني، تاتي الاقتراحات التالية :

- تسهيلات ائتمانية متجددة لتمويل رأس المال العامل
- تمويل العقود الخاصة
- اعداد الدراسات التقييمية للمشاريع
- اعداد الدراسات التسويقية
- تقديم خطابات ضمان للمؤسسات الصناعية

واضافة الى ذلك فان التوجهات الجديدة ترمي ايضا الى الاتي :

- المساهمة في رأس مال الشركات العاملة في نطاق نشاط المصرف (Equity Finance)
- استقضاء فرص الاستثمار في المجالات الصناعية في الدولة (identification Project)

- تقديم مجموعة متكاملة من الخدمات الاستشارية (Corporate Finance)
- التأجير (Leasing)
- تسهيلات ائتمانية للمصادرات (Export Credit Finance)
- القروض القابلة للتمويل (Bridge Finance)

واخيرا فقد تضمنت الخطة الاستراتيجية بعض الافكار الخاصة بتنوع اشكال التمويل، وذلك من خلال تمويل قطاعات اقتصادية جديدة والخدمات المرتبطة بها، على الرغم من ان ذلك يتطلب تعديل بعض الانظمة المعمول بها حاليا، بحيث يتمكن المصرف من تمويل بعض القطاعات كقطاع انتاج الاسماك والقطاع الزراعي والبتروكيمياويات والسياحة، وكذلك الخدمات الصناعية اللازمة لنشاطات مختلف القطاعات الصناعية .

من خلال ما سبق يتضح ان مصرف الإمارات الصناعي قام وفي حدود الامكانيات المتاحة لد بمساهمة لا يستهان بها في نمو الصناعات التحويلية، الا ان هذه المساهمة ربما يعتبرها البعض متواضعة اذا ما قورنت بمتطلبات التنمية الصناعية في الدولة، وهي متطلبات كثيرة ومتشعبة .

وليجاد تناسق بين جزئي هذه الوضعية، اي مساهمة المصرف الصناعي في تنمية القطاع الصناعي من جهة ومتطلبات هذا التنمية من جهة اخرى، فاند لابد من احداث تغييرات جذرية في الضوابط العامة لتوجهات سياسة التمويل الصناعية في الدولة، والتي يمكن وان تتمحور حول النقاط التالية :

- زيادة القدرات التمويلية للمصرف الصناعي، سواء بدفع بقية القرض الممنوح من الحكومة الاتحادية أو بزيادة رأس المال المدفوع من قبل المساهمين .
- تنمية امكانات المصرف الصناعي الفنية والادارية وتوسعة نشاطاته، لتشمل تقديم المزيد من التسهيلات التمويلية للمؤسسات الصناعية .
- تطوير اللوائح والانظمة الحالية بالمصرف الصناعي وجعلها اكثر مرونة في تعاملها مع المستثمرين الصناعيين .
- العمل على رفع نسبة الصناعات التحويلية في اجمالي الائتمان المصرفي المقدم لمختلف القطاعات الاقتصادية، وحث المصارف التجارية على زيادة القروض الممنوحة للصناعات الوطنية .
- تنويع مصادر التمويل الحكومية واتباع سياسة استثمارية تهدف الى ايجاد تناسق صحيح بين حصي الاستثمارات الخارجية والداخلية .
- تنسيق سياسات التمويل الحكومية والخاصة وتكثيف استثماراتها المشتركة لاقامة مؤسسات صناعية كبيرة تستجيب لمتطلبات التنمية الصناعية الحديثة وتقنياتها المتطورة .

المراجع والمواشم

- ١- عبد الحميد الغزالي ، التخطيط الاقتصادي في ظل فائض استثماري ، الحالة الكويتية ، دار النهضة العربية - القاهرة - ١٩٨٠ ، ص ٨٨
- ٢- دولة الإمارات - وزارة التخطيط : الملامح الرئيسية للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال المدة ٧٢ - ١٩٧٧ ، أبوظبى - إدارة التخطيط، مايو ١٩٧٨ ص ٢٠٨ .
- ٣- اسامه عبد الرحمن، المورد الواحد والتوجيه الاتفاقي السائد، مركز دراسات الوحدة العربية - لبنان ١٩٨١ ص ٨٧ .
- ٤- اسامه عبد الرحمن، المورد الواحد والتوجيه الاتفاقي السائد، مرجع سابق ص ٧١ .
- ٥- وزارة التخطيط، تطور المالية العامة لدولة الإمارات العربية المتحدة ٧٢ - ١٩٧٩ أبوظبى مارس ٧٩ ص ٩١ .
- ٦- وزارة العمل والشئون الاجتماعية، بيانات غير منشورة.
- ٧- عبد الله السريدى - التضخم في دول الخليج العربى رسالة دكتوراه غير منشورة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة ١٩٨٩ ص ٢١٨ .
- ٨- عادل العلى وآخرون - الاتفاق الاستثمارى العام فى العراق، تطوره واتجاهاته خلال الفترة (٥٩ - ١٩٨٠) - تسمية الرافدين ابريل ١٩٨٦ .
- ٩- عبد المنعم فوزى، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت ١٩٧٢ .
- ١٠- على الجريشلى، خمس وعشرون عاماً : دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر ١٩٥٢ - ١٩٧٧ . الهيئة المصرية للكتاب ١٩٧٧ .

١١- رمزي زكي - دراسات في أزمة مصر الاقتصادية مع استراتيجية مقترحة للاقتصاد المصري في المرحلة القادمة، القاهرة ١٩٨٣.

١٢- محمود عبد الفضيل : مشاكل وأفاق التنمية في البلاد النفطية الربعية - مجلة النفط والتعاون العربي، العدد الثالث ١٩٧٩.

المجلات والدوريات :

- ١ - د. اسحاق يعقوب القطب :
الآثار الاقتصادية والاجتماعية للهجرة في مجتمعات الخليج العربي - مجلة دراسات
الخليج العربي - البصرة - المجلد الحادى عشر العدد (٢)
- ٢ - د. محمود عبد الفضيل :
مشاكل وآفاق عملية التنمية في البلدان النفطية الربعية - مجلة النفط والتعاون
العربي - المجلد الخامس - العدد (٣) ١٩٧٩ .
- ٣ - د. محمود غانم الرميحي :
رؤية خليجية قومية للآثار الاجتماعية السياسية للعمالة الوافدة - مجلة المستقبل
العربي - السنة الثالثة - العدد (٢٣) يناير ١٩٨١ .
- ٤ - د. فادز فرجاني :
العمالة الوافدة الى الخليج العربي ، حجمها مشاكلها - والسياسات الملائمة -
مجلة المستقبل العربي - السنة الثالثة - العدد (٢٣) يناير ١٩٨١
- ٥ -
تخطيط القوى البشرية - مجلة الدراسات الاعلامية للسكان والتنمية والتعمير ،
العدد (٢٦) سبتمبر ١٩٨١ .
- ٦ - د. سامي أحمد الكاشف :
الهجرة وانسان الخليج العربي - مجلة الخليج العربي - البصرة - المجلد الحادى
عشر العدد (٢) ١٩٧٩ .
- ٧ - د. هنري عزام :
نتائج واحتياجات انتقال الابدى العاملة في الاقطار المستوردة والاقطار المصدرة -
مجلة المستقبل العربي - السنة الثالثة - العدد (٢٣) يناير ١٩٨١ .
- ٨ - فرد هوليداي :
الهجرة والقوى العاملة في دول الشرق الاوسط المنتجة للبتترول - مجلة دراسات
الخليج والجزيرة العربية - السنة الرابعة - العدد (١٣) يناير ١٩٧٨ .
- ٩ - د. يوسف الصايغ :
التكلفة الاجتماعية للمائدات النفطية ، مجلة المستقبل العربي - السنة الثانية -
العدد الثامن يوليو ١٩٧٩ .

- ١٠ - د. رجائي أبو خضرا :
 الممالة والاتاجية في منطقة الخليج العربي - مجلة المستقبل العربي - السنة
 الثانية - العدد (٧) مايو ١٩٧٩ .
- ١١ - قيس المؤمن :
 الهجرة الاسيوية الوافدة الى الخليج العربي - مجلة الخليج العربي - المجلد الحادي
 عشر - العدد (٢) - البصرة .
- ١٢ - روبرت مايرو :
 الايرادات النفطية وتكلفة التنمية الاجتماعية والاقتصادية - مجلة المستقبل
 العربي - السنة الثانية .

المراجع الأجنبية

- Allen, K., "Gulf States signal wider stock markets," in *Financial Times* (July 12, 1988), p. 26.
- Blackwell, M. and S. Nocera, "Developing countries develop debt-equity swap programs to manage external debt," *IMF Survey* (June- 1988), pp. 226-28.
- Bos, Dieter, *Arguments on Privatization* (unpublished, Cologne, June 1988).
- Diamond, J. and C. Schiller, "Government Arrears in Fiscal Adjustment Programs," in *Measurement of Fiscal Impact-Methodological Issues*, ed. by Mario I. Blejer and Ke-Young Chu, Occasional Paper No. 59 (Washington : International Monetary Fund, June 1988), pp. 32-47.
- El-Naggar, S., ed., *Adjustment Policies and Development Strategies in the Arab world* (Washington : International Monetary Fund, 1987).
- , "Prospects and Problems of Privatization : The Case of Egypt" (unpublished, April 1988).
- Heller, P.S. and Joan E. Aghevli, "The Recurrent Cost Problem : An International Overview" in *Recurrent Costs and Agricultural Development*, ed. John Howell (London : Overseas Development Institute, 1985), pp. 22-49.
- Heller, P.S., R.D. Haas, and A. H. Mansur, *A Review of the Fiscal Impulse Measure*, Occasional Paper No. 44 (Washington : International Monetary Fund, May 1986).
- Hemming, R., and A. Mansour, *Privatization and Public Enterprises*, Occasional Paper No. 56 (Washington : International Monetary Fund, January 1988).
- International Monetary Fund, *A Manual on Government Finance Statistics* (Washington, 1986).

- Mansour, A. "The Budgetary Impact of Privatization." In *Measurement of Fiscal Impact-Methodological Issues*. ed. by Mario I. Blejer and Ke-Young Chu, Occasional Paper No. 59 (Washington: International Monetary Fund, June 1988), pp. 48-56.
- "Pricing the Privatized," *The Economist* (July 30, 1988), p. 65.
- Schiller, C., *Staatsausgaben und Crowding-Out Effekt* (Frankfurt am Main: Peter Lang, 1983).
- Tanzi V., "Fiscal Policy, Growth, and the Design of Stabilization Programs, in External Debt, Saving, and Growth in Latin America, ed. by Ana Maria Martirena-Mantel (Washington; Buenos Aires, 1987), pp. 121-41.
- Wattleworth, M. "Credit Subsidies in Budgetary Lending : Computation, Effects, and Fiscal Implications, "in *Measurement of Fiscal Impact-Methodological Issues*, ed. by Mario I. Blejer and Ke-Young Chu, Occasional Paper No. 59 (Washington : International Monetary Fund, June 1988), pp. 57-68.
- Yarrow, G., "Privatization in Theory and Practice," *Economic Policy*, 1 (1986), PP. 324-377.

/AA/

